جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة
الرحلة الرابعة

المحاسبة الدولية

عمليات العملة الأجنبية

تدريسية المادة

م.م ابتهال سعد اليساري

الـفـصـل الـثـامـن

عمليات العملة الاجنبية

Foreign Currency Transactions

أهداف الفصل:

بعد قراءة محتويات هذا الفصل يجب ان نكون قادرين على:

1. تحديد الإطار العام وطبيعة عمليات العملة الأجنبية.
2. التمييز بين مدخل الصفقة الواحدة ومدخل الصفقتين لمعالجة عمليات العملة الأجنبية.
3. توضيح اتجاهات معايير المحاسبة الدولية بشأن عمليات العملة الأجنبية.
4. توضيح المعالجات المحاسبية لعمليات الاستيراد والتصدير والاقراض والاقتراض بالعملة الأجنبية.
5. كيفية التحوط من عمليات العملة الأجنبية والمعالجات المحاسبية بشأنها.

تمهيد:

تعمل الشركات في بيئة دولية تشمل نشاطات متعددة منها العمليات الدولية والاستثمارات الدولية وأن تلك الأعمال زادت من تعقيد نشاطاتها ونتيجة لذلك فأن نظام الإبلاغ المالي أصبح هو الآخر أكثر تعقيدا ليشمل نشاطات دولية إذ توجب أن يلبي احتياجات مستخدمين متعددين.

ولعل أحد العوامل التي ساهمت في هذا التعقيد هو أن نظام الابلاغ المالي يتعامل مع أصبح عملات نقدية متعددة لإنجاز النشاطات الدولية فلكل بلد عملة خاصة به تخضع للتشريعات والقوانين وبما أن جميع العمليات ينبغي أن تسجل بعملة البلد الذي تعمل فيه الشركة الأم فإن لأسعار الصرف أثر في نتائج الأعمال لتلك الشركات ويتباين هذا الأثر حين تكون اسعار الصرف للعملات الأجنبية متقلبة بين مدة وأخرى وخلال أعداد الحسابات الختامية، هذا الفصل يتعامل مع مشكلات العملة الأجنبية.

8-1: طبيعة عمليات العملة الاجنبية Nature of Foreign Currency Transaction:

تظهر عمليات العملة الأجنبية بشكل أساسي نتيجة تعامل الشركات المحلية مجهزين أو زبائن من دول أجنبية يتعاملون بعملات تختلف عن العملات المحلية وأن تلك التعاملات عادة ما تكون آجلة لأن العمليات النقدية لا تحتاج الى تسويات لاحقة وعليه يمكن تركيز مشكلة العملة الأجنبية في ثلاث اتجاهات هي:

1. أن العمليات آجلة وليست نقدية.
2. هناك تقلبات بأسعار صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.
3. وقوع نهاية السنة المالية بين تاريخ العملية (الصفقة) وتاريخ تسويتها.

على سبيل المثال نفترض أن شركة عراقية أشترت معدات من مجهز أجنبي (شركة أمريكية) بمبلغ مليون دولار حينما كان سعر الصرف للدولار (1 $ = 1150 دينار عراقي) وأن المبلغ يسدد بعد ثلاثة أشهر وبالدولار فأن العملية تسجل في سجلات الشركة العراقية كآلاتي:

1150000000 من حـ/ المعدات
1150000000 حـ/ الدائنون

يفترض ايضاً أنه بعد مرور الأشهر الثلاثة أصبح سعر صرف الدولار (1$ = 1200 دينار عراقي) فإن الشركة العراقية ستصبح ملزمة بتسديد مبلغ 1200000000 دينار عراقي، وان الفرق بين المبلغ المثبت بالقيد والمبلغ المطلوب دفعه يمثل خسائر الصفقة ويحسب على وفق ما يأتي:

خسائر الصفقة = (1200 - 1150) x 1000000 = (50000000) دينار

الا ان المسألة ليست بهذه السهولة لا سيما اذا كانت للشركة عمليات متعددة مع زبائن متعددين لذلك فإن موضوع علميات العملة الأجنبية يشمل المجالات الآتية:

1. عمليات استيراد وتصدير البضائع بالعملة الأجنبية وبالآجل.
2. الاقتراض او الإقراض بالعملة الأجنبية.
3. حماية صافي الاستثمارات في الوحدات الأجنبية.
4. الدخول في عقود آجلة بالعملة الأجنبية.

وقبل الدخول في تفاصيل العمل في معالجة تلك المجالات لابد من التطرق الى المداخل المستخدمة في معالجة عمليات العملة الأجنبية.

2-8: مداخل معالجة عمليات العملة الأجنبية:

لمعرفة كيفية الاعتراف بالخسائر او المكاسب من عمليات العملة الأجنبية يستخدم المحاسبون مدخلين هما:

1- مدخل الصفقة الواحدة One-Transaction Approach:

بموجب هذا المدخل يتم النظر الى ان الصفقة غير مكتملة كي تتم تسويتها بشكل كامل وان أية خسائر او مكاسب تؤجل الى تاريخ التسوية وتحمل على الحساب المختص (المعدات، المخزون، المبيعات.. الخ)، وبالعودة الى المثال السابق فإن مبلغ (50000000) دينار سوف يحمل بها حساب المعدات المشتراة على وفق صيغة القيد الآتية:

مدين	دائن	التفاصيل
1150000000 500000000		من مذكورين حـ/ الدائنون حـ/ المعدات
	1200000000	الى حـ/ النقدية

وهكذا فان كلفة المعدات قد زادت بمبلغ الفرق بين سعر الصرف في تاريخ العملية وسعر الصرف في تاريخ التسوية بسبب ارتفاع سعر الصرف من (1100) الى (1200) ولو حصل العكس بانخفاض سعر الصرف الى (1100) سوف يتم تخفيض كلفة المعدات بالمقدار نفسه.
وهكذا لم يظهر لدينا حساب (مكاسب أو خسائر الصفقة) في مدخل الصفقة الواحدة. جدير بالذكر كذلك أن هذا المدخل غير مقبول في المعايير المحاسبية الأمريكية او الدولية ومن الناحية الفكرية فان تحميل المبيعات، المعدات بفروقات أسعار الصرف يخالف مبدأ التحقق ويؤدي الى تداخل نتائج النشاط حين يكون تاريخ أعداد الحسابات الختامية واقعا بين تاريخ الصفقة وتاريخ تسويتها (وهو ما يحصل عادة).

2- مدخل الصفقتين Tow-Transaction Approach:

في ظل هذا المدخل فان عملية تصدير البضاعة وعملية تجميع لنقد من تحصيل قيمة المبيعات يعاملان كصفقتين مستقلتين وكالآتي:

1. تسجل عملية البيع (أو الشراء) بقيمة العملة المحلية بتاريخ البيع (أو الشراء).
2. أن أية فروقات بين ارقام العملة المحلية التي سجلت في تاريخ الصفقة والارقام الفعلية للعملية المحلية في تاريخ تسوية الصفقة تعامل على أنها (مكاسب أو خسائر الصفقة) (Transaction Gain or loss) ويتم الافصاح عنها في كشف الدخل بشكل مستقل عن المبيعات (أو المشتريات)

وبالعودة إلى معلومات المثال السابق فان قيود اليومية تكون على النحو الآتي:

1- قيد تسجيل الصفقة

1150000000 من حـ/ المعدات
1150000000 الى حـ / الدائنون

2- قيد تسوية الصفقة

1150000000 من حـ / الدائنون
50000000 من حـ / خسائر العملة الاجنبية
1200000000 الى حـ/ النقدية

يلاحظ من العمليات القيدية المذكورة آنفا أن حساب المعدات لم يتأثر بفروقات أسعار الصرف وأن إظهار حساب مستقل (حساب خسائر العملة الأجنبية) ينسجم مع المفاهيم المحاسبية الخاصة بالموجودات والايرادات والمكاسب والخسائر والمصروفات لأن الخسائر لا تمثل النشاط الاعتيادي المستمر للشركة كما أنه لا يؤشر أداء سيئاً أو جيداً لإدارة الشركة لأن أسعار الصرف تتأثر بعوامل خارجية ليس للإدارة سيطرة عليها.

8-3: أسعار الصرف وعمليات العملة الأجنبية

يمكن أنجاز عمليات العملة الأجنبية باستخدام نوعين من معدلات الصرف هما:

- معدل الصرف الآني Spot Rate
- معدل الصرف الآجل Forward Rate

ويمثل معدل الصرف الآني: -
السعر الذي يمكن أن تباع أو تشترى به العملة الأجنبية هذا اليوم.
معدل الصرف الآجل: -
هو سعر هذا اليوم الذي تباع أو تشترى به العملة الأجنبية في المستقبل.
ولأن عمليات العملة الأجنبية تتطلب في معظم الأحيان بعضا من الوقت لإتمامها يتم النظر الى معدل الصرف الآجل على أنه ميزة لعمليات العملة الأجنبية.

8-4: معايير المحاسبة الدولية وعمليات العملة الأجنبية

تطرقنا في الفقرة السابقة إلى مداخل معالجة عمليات العملة الأجنبية وبينا أن مدخل الصفقة الواحدة غير مقبول من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمعايير الأمريكية (U.S.A GAAP) في معيار المحاسبة الدولي (IAS 21) المحاسبة عن أثر التغيرات في معدلات تبادل العملة الأجنبية فضلا عن المعيار الصادر من قبل لجنة معايير المحاسبة المالية (SFAS52) يتطلب من الشركات استخدام المدخل الثاني والذي يسمى هنا مدخل الاستحقاق (accrual approach) لتسجيل مكاسب أو خسائر تبادل العملة الأجنبية في كشف الدخل في المدة الذي تتغير فيها معدلات التبادل .
وفي إطار المعيار (SFAS52) تم تعديل هذا المدخل بما يتناسب ومحاسبة الاستحقاق (كما يرى المعيار) والذي يتم بموجبه تحميل الدخل بأية فروقات في معدلات التبادل ما بين تاريخ البيع وتاريخ الميزانية العمومية والناتجة عن عمليات العملة الأجنبية عن هذه المدة فيما يتم تحميل دخل المدة اللاحقة بالفروقات في معدلات التبادل ما بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ السداد (التسوية).
وبالعودة الى المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) فإنه يتطلب تفصيلا، أن تسجل عمليات العملة الأجنبية ابتداءW بالمعدل الآني (Spot Rate) في تاريخ العملية ولاحقاً في تاريخ الميزانية فان العناصر النقدية يجب أن تسجل في معدل الغلق (Closing rate) وهو المعدل الآني نفسه في تاريخ الميزانية يسمى هذا المعدل بالمعدل الجاري (Current rate) في الممارسات الأمريكية.
وهكذا فان اختلاف (IAS21) عن المعيار الأمريكي (SEAS52) يأتي من الاعتراف بمكاسب وخسائر التبادل الأجنبي اذ أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعامل التغيرات التي تحصل بين تاريخ التسوية وتاريخ العملية في المدة التي تحصل فيها.
في فرنسا فان المعالجات أكثر تحفظا أن يتم الاعتراف بخسائر التبادل للعملة الأجنبية أما المكاسب فتؤجل حتى تاريخ التسوية ولكن للشركات مرونة أكثر من تلك المتوافرة للشركات الأمريكية لأنها تمتلك الخيار للاعتراف بالمكاسب أو الخسائر بشكل مباشر أو تؤجل ويتم اطفاؤها على طوال عمر العملية (الصفقة).
أما في ألمانيا فالأمر مشابه للمعالجات الفرنسية أذ أن تبادل العملة الأجنبية يتم الاعتراف بها أذا حصل تغير في معدلات التبادل الجديدة فالمعالجات الألمانية تتجه التسجيل العناصر بمعدل التبادل التاريخية بدلا من معدلات التبادل الجديدة لذلك فأن هذا التأثير سوف يحصل بتأجيل المكاسب كي يتم تصفية العملية (الصفقة) من حيث الاستلام أو السداد.

8-5: المحاسبة عن عمليات الاستيراد والتصدير بالعملة الاجنبية (عمليات البيع والشراء بالعملة الاجنبية)

عمليات الشراء: -

مثال (1-8):

أفترض أن الشركة (X) الأمريكية استوردت معدات من شركة ألمانية في ١ / آذار وبمبلغ (1) مليون مارك ألماني حينما كان سعر الصرف للدولار 0.47 لكل مارك ويتم سداد قيمة المعدات في ٣٠ / نيسان، أفترض كذلك أن سعر الصرف في ٣١ / آذار كان $ 0.48 وفي ٣٠ / نيسان كان 0.475 $ والشركة الأمريكية تعد كشوفاتها المالية ربع السنوية في ٣١ / آذار. ما هي القيود الواجب تسجيلها في ظل العمليات المذكورة آنفا؟

الحل

...../3/1

470000 من حـ / المشتريات

470000 الى حـ / الدائنون

تسجيل عملية شراء معدات بالأجل وبالمارك الألماني (470, x 1000000)

.../3/31

10000 من حـ / خسائر التبادل الأجنبي

10000 الى حـ / الدائنون

1000000 x (0.47 – 0.48)

الاعتراف بالفروقات بين سعر الصرف في تاريخ غلق الحسابات

...../4/30

480000 من حـ / الدائنون

5000 إلى حـ / مكاسب التبادل الأجنبي

475000 الى حـ / النقدية

قيد تسوية الصفقة والاعتراف بالمكاسب المتحققة من انخفاض السعر الصرف

لاحظ أن الخسائر التي حصلت في السنة السياسية الأولى تم الاعتراف بها ضنن حسابات الربع الأول من السنة، وفي الربع الثاني تم الاعتراف بالأرباح وبمبلغ $ 5000 لأن تسوية الصفقة قد تمت في الربع الثاني من السنة.

أن عمليات شراء الموجودات الثابتة لا يختلف عن عملية الشراء الموضحة أنفا ما عدا أن مكاسب أو خسائر التبادل الأجنبي قد تصبح جزءا من كلفة الموجود الأساسية (حينما تستند عملية الشراء إلى اقتراض مبلغ وهو ما يسمى برسملة تكاليف الاقتراض).

عمليات البيع

مثال (8-2):

بالعودة الى معلومات المثال المعروض في عمليات الشراء وبافتراض أن الشركة الأمريكية قامت بعملية بيع وليس شراء مع ثبات المعلومات الأخرى، فأن قيود اليومية التي يجب تسجيلها في سجلات الشركة الأمريكية تكون على النحو الآتي:

الحل:

..../3/1

470000 من حـ / المدينون

470000 الى حـ / إيرادات المبيعات

تسجيل عملية معدات الى الشركة الألمانية بمبلغ (1) مليون مارك ألماني (1000000 x 0.470)

.../3/31

10000 من حـ / المدينون

10000الى حـ / مكاسب التبادل الأجنبي

تعديل حساب المدينون والاعتراف بمكاسب التبادل الأجنبي في تاريخ نهاية الربع الأول للسنة (0.48 -0.47) × 1000000

..../4/30

470000 من حـ/ النقدية

5000 من حـ/ خسائر التبادل الأجنبي

480000 الى حـ/ المدينون

قيد تسوية صفقة البيع والاعتراف بخسائر التبادل الأجنبي

8-6: الإقراض والاقتراض بالعملة الأجنبية

بسبب تغاير أسعار الفائدة وعوامل أخرى تقوم الشركات بالإقراض أو الاقتراض بالعملة الأجنبية مع الالتزام بإعادة المبلغ الاصلي (المقترض) والفوائد بالعملة الأجنبية وأن القواعد الأساسية تشمل:

تسجيل مبلغ الدين الأساسي بالعملة المحلية وبمعدل الصرف الآتي (Spot rate) وفي تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة فان مبلغ الدين يجب أن يعدل بالعملة المحلية على وفق معدل الصرف الجديد وان أية نتائج تحصل نتيجة هذا التعديل (التسوية) والمتمثلة بمكاسب أو خسائر التبادل الأجنبي تحمل على حساب الدخل مباشرة.

وتحدث المشكلة في هذه الأنواع من العمليات بسبب مدفوعات الفائدة التي تدفع (بافتراض) كل (6) ستة أشهر وبتاريخ محدد وخلال مدة دورية. وبالتالي فان مكاسب أو خسائر التبادل الأجنبي تتمثل في الفرق بين معدل الصرف في تاريخ دفع الفائدة ومتوسط سعر الصرف خلال المدة والمثال الآتي يوضح ذلك.

مثال (3-8):

في 2005/1/1 اقترضت شركة أمريكية مبلغ (2) مليون فرنك سويسري (Sw Fr) لمدة (5) سنوات وبمعدل فائدة 3 % تدفع بشكل نصف سنوي وبالفرنك السويسري. يدفع المبلغ الأساسي في نهاية المدة وقد كانت أسعار الصرف للفرنك السويسري كالآتي:

2005/1/1	$ 0.5800
2005/6/30	$ 0.5850
2005/12/31	$ 0.5840

متوسط سعر الصرف للنصف الأول من السنة 0.5825 $.

متوسط سعر الصرف للنصف الثاني من السنة $0.5860.

ويعود ظهور متوسط النصف الثاني بهذا الرقم لأن سعر الصرف ارتفع بشكل حاد في نهاية السنة بعد وصوله الى أدنى معدل هلال شهر تشرين الثاني.

المطلوب:

باستخدام المعلومات المذكورة آنفاً سجل قيود اليومية اللازمة لإثبات مبلغ القرض وتسديد الفائدة والتسويات المطلوبة.

الحل:

2005/1/1

1160000 من حـ/ النقدية

1160000 الى حـ/ أوراق الدفع

تسجيل قيد استلام مبلغ القرض (0.5800) x 2000000

2005/6/30

10000 من حـ/ خسائر التبادل الأجنبي

10000 الى حـ/ أوراق الدفع

الاعتراف بفروقات سعر الصرف للقرض (0.5850 – 0.5800) x 2000000

17475 من حـ/ مصروفات الفائدة

75 من حـ/ خسائر التبادل الأجنبي

17550 الى حـ/ النقدية

تسديد مبلغ الفائدة وحساب فروقات سعر الصرف للفائدة

$$17475 = 0.5825 \times 30000 = \frac{6}{12} \times \%3 \times 2000000$$
$$75 = 0.5850 \times 30000$$

2005/12/31
2000 من حـ/ أوراق الدفع
2000 الى حـ/ مكاسب التبادل الأجنبي
الاعتراف بمكاسب سعر الصرف للقرض $(0.5850 - 0.5840) \times 2000000$

17580 من حـ/ مصروفات الفائدة
الى مذكورين
17520 حـ/ النقدية
60 حـ/ مكاسب التبادل الأجنبي
تسديد مبلغ الفائدة وحساب فروقات سعر الصرف للفائدة
$17580 = 0.5860 \times 30000$
$17520 = 0.5840 \times 30000$

الفروقات $60

8-7: التحوط من صافي الاستثمارات في الوحدات الأجنبية Hedge of a Net Investment in Foreign Entity

يمكن للشركات المحلية أن تستثمر في حقوق الملكية في شركة أجنبية والأخيرة تدير عملياتها وتعد حساباتها بالعملة الأجنبية فعلى فرض أن شركة (س) العراقية لديها استثمارات في شركة (ص) الأمريكية والأخيرة تدير عملياتها وتعد حساباتها بالدولار ($) الأمريكي.
وكما سنرى في فصل الاستثمارات فاذا كانت الشركة العراقية تمتلك أقل من 50 % من حقوق الملكية فينبغي أن تعتمد الشركة طريقة الملكية في تسجيل حصتها الناتجة عن التغيرات في معدلات التبادل والمؤثرة في صافي حقوق الملكية. ولغرض التحوط من التقلبات في أسعار الصرف والتأثيرات السلبية فأن الشركة (س) سوف تدخل في ترتيبات تعاقدية مع مصرف الرافدين لاقتراض مبلغ يعادل مبلغ الاستثمارات في الشركة الأمريكية.
في تاريخ الميزانية (عند أعداد الحسابات الختامية) فأن كلا من صافي الاستثمارات في الوحدة الأجنبية والقرض المستلم من مصرف الرافدين سوف يتأثران بالتغيرات بمعدل التبادل (سعر الصرف) للدولار الأمريكي وعلى الشركة (س) أجراء التسويات اللازمة التي تعكس هذه الفروقات ومع ذلك فأن مكاسب أو

خسائر التسوية الخاصة بالاستثمارات في الوحدة الأجنبية تقابل مع مكاسب أو خسائر التسوية الخاصة بالقرض وأن صافي نتيجة المقابلة تلك تغلق في صافي حقوق الملكية بدلا من الدخل.
تسمح المعايير المحاسبية بالتحوط من الاستثمارات الوحدات الأجنبية (FASB133) ويتم ذلك من خلال الدخول بقيود آجلة لبيع عملة أجنبية أو أن تقوم الشركة الدخول بالتزام (افتراض) تعتمد على العملة الأجنبية. وتعامل المكاسب او الخسائر الثابتة عن التقلبات في اسعار العملات كجزء من الدخل الشامل ضمن حساب تسوية الترجمة.

مثال (4-8):

في 2001/1/1 قررت شركة (P) الأمريكية حماية صافي استثماراتها الموجودة في شركة المانية (S)

اتجاهات اسعار الصرف (صعوداً او نزولاً) فقد قررت حماية هذه الاستثمارات البالغة نسبتها 100 % ومن حقوق ملكية الشركة الألمانية والتي تعادل 50000 يورو (€) موزعة على (40000 أسهم عادية، 10000 € ارباح محتجزة) عن طريق اقتراض مبلغ 50000 € وبفائدة سنوية 5%، يعاد المبلغ الاصلي ومع فائدته في 2002/1/1.

فأن القيود المحاسبية التي ينبغي أن تسجل في سجلات الشركة كالآتي:

(P)

2001/1/1

60000 من حـ/ النقدية (50000 x 1.20)

60000 الى حـ/ القروض المستلمة

اقتراض 50000 يورو لحماية الاستثمارات في الشركة الالمانية (S)

فإن الأسعار الآتية كانت لليورو كالآتي:

التاريخ	السعر الآني
2001/1/1	1.20
2001/12/31	1.40
المعدل خلال السنة	1.30

2001/12/31

(1) 10000 من حـ/ الدخل الشامل (خسائر متنوعة)

10000 الى حـ/ القروض المستلمة

الانحراف بخسائر تغيرات أسعار الصرف (1.40 – 1.20) x 50000

---

(2) 3250 من حـ/ مصروف الفائدة (50000 x%5 x 1.30)

250 من حـ/ خسائر الصفقة
3500 الى حـ/ مصروف الفائدة المستحقة (50000 x %5 x 1.40)
قيد استحقاق مصروف الفائدة وفروقات أسعار الصرف
---
(3) 10000 من حـ/ متراكم الدخل الشامل
250 من حـ/ تسوية الترجمة
250 الى حـ/ خسائر الصفقة
10000 الى حـ/ الدخل الشامل (خسائر متنوعة)
قيد غلق خسائر الصفقة (حساب خسائر الدخل الشامل في الحسابات)

2002/1/1
3500 من حـ/ مصروف الفائدة المستحقة
70000 من حـ/ القروض المستلمة (60000 + 10000)
73500 الى حـ/ النقدية
تسديد المبلغ الأصلي للقروض ومصرف الفائدة المستحق

8-8: العقود الآجلة بالعملة الأجنبيةForward Contracts in Foreign Currency :

في المعيار المحاسبي الصادر عام ١٩٩٨ والخاص بالمحاسبة عن الأدوات المشتقة وعمليات التحوط أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم SFAS133 الذي يحدد المتطلبات الخاصة بالأدوات المشتقة ومنها العقود الآجلة في أن تسجل العقود الآجلة في تاريخ الميزانية بالقيمة العادلة وأن تقاس بالعودة الى التغيرات في معدلات الصرف وأن التغيرات في معدلات الصرف يتم الاعتراف بها كمكاسب أو خسائر وتحمل على دخل المدة. وينبغي أن تعالج الشركات الداخلة في عقود آجلة لحماية الصفقات الخاصة بالبيع والشراء في سجلاتها بشكل متشابه ولكن لكل صفقة على حدة (صفقة البيع أو الشراء وصفقة العقد الآجل) وفي هذا النطاق تظهر أمامنا ثلاث مصطلحات لابد من وضع مفهوم واضح لها.

1. **العقد الأجلForward Contract :** هي ترتيبات التبادل العملات الدولتين مختلفتين بمعدل صرف متفق عليه ويتم الوفاء في تاريخ محدد ومتفق عليه كذلك.
2. **علاوة العقد الاجلPremium on Forward Contract :** لكون معدل التبادل الآجل يختلف عن معدل التبادل الآني فأن الفرق بين المعدلين يسمي علاوة حين يكون الأول أكبر من الثاني.
3. **خصم العقد الأجلDiscount on Forward Contract :** يحصل حين يكون معدل التبادل الآني أكبر من معدل التبادل الأجل في العقود الآجلة.

وفي جميع الأحوال فان العقود الآجلة لا تستخدم فقط في حماية صفقات البيع والشراء بل يمكن أن تستخدم للأغراض الإضافية الآتية: -

1. التحوط من الالتزامات غير المتحققة بالعملة الأجنبية
2. المضاربة بالعملة الأجنبية.

مثال (5-8)

(1) في 2001/12/1 باعت الشركة الأمريكية (X) بضاعة الى زبون ألماني بمبلغ 500000 يورو تستحق في 2002/3/1 وقد كانت معدلات الصرف لليورو في تواريخ محددة كالآتي:

2001/12/1	1.05$
2001/12/31	1.08$
2002/3/1	1.07$

(2) إن الصفقة تتم تسويتها باليورو

(3) ولغرض التحوط من تقلبات أسعار الصرف دخلت الشركة الأمريكية بعقد البيع 500000 يورو مع أحد البنوك تستحق في 2002/3/1 وبسعر صرف مقداره 1.055.

المطلوب:

تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات الشركة الأمريكية للسنوات 2002،2001.

الحل:

قبل أجراء القيود اليومية اللازمة لابد من رسم مخطط يوضح عملية البيع وصفقة العقد الآجل لمعرفة الترابط بينهما وكالآتي:

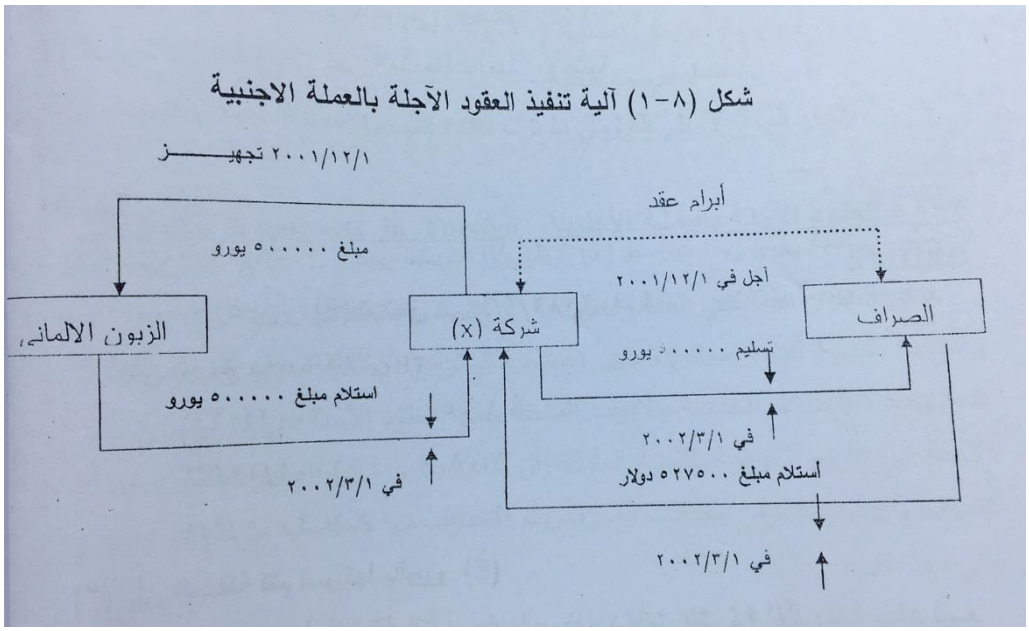

خطوات الحل:

أولا: القيود المطلوب تسجيلها في 2001/12/1

1. شحن البضاعة للزبون الألماني وأثبات قيد المديونية بمبلغ 523000 دولار.
2. أثبات قيد العقد الآجل مع الصراف (البنك) بمبلغ 527500 دولار وحساب العلاوة البالغة 2500 دولار.

ثانيا: القيود المطلوب تسجيلها في 2001/12/31

1. أجراء تسوية بالفروقات بأسعار الصرف في تاريخ الميزانية الخاصة بصفقة البيع.
2. أجراء تسوية بالفروقات بأسعار الصرف في تاريخ الميزانية الخاصة بصفقة العقد الأجل.
3. . أطفاء جزء من العلاوة وبمقدار المدة المنقضية من تاريخ الصفقة الى تاريخ الميزانية.

ثالثا: القيود المطلوب تسجيلها في 2002/3/1

1. أجراء تسوية بالفروقات بأسعار الصرف في تاريخ التسوية الخاصة بصفقة البيع.
2. أجراء تسوية بالفروقات بأسعار الصرف في تاريخ التسوية الخاصة بصفقة العقد الآجل.
3. أجراء قيد تسوية لحساب المدينون.
4. أجراء قيد استلام المبلغ وتسوية العقد الأجل.
5. أجراء قيد أطفاء الجزء المتبقي من العلاوة.

ولغرض أجراء هذه الخطوات عمليا نقوم بالآتي:

2001/12/1

(1) 525000 من حـ/ المدينون
525000 الى حـ/ المبيعات
تسجيل قيمة المبيعات بالسعر الآتي (500000 x 1.05)

---

(2) 527500 من حـ / مدينو العملة المحلية
2500 الى حـ / علاوة العقود الآجلة
525000 الى حـ / دائنو العملة الأجنبية
تسجيل قيمة العقد الآجل مع الصراف

2001/12/31

(3) 15000 من حـ/ المدينون
15000 الى حـ/ مكاسب التبادل الأجنبي
500000 x (1.05 – 1.08)

---

(4) 15000 من حـ/ خسائر التبادل الأجنبي
15000 الى حـ/ دائنو العملة الأجنبية
---
(5) 833 من حـ/ علاوة العقود الآجلة
833 الى حـ/ ايرادات إطفاء العلاوة
إطفاء جزء من العلاوة ($\frac{1}{3}$ x 25000)

2002/3/1
(6) 5000 من خـ/ خسائر التبادل الأجنبي
5000 إلى حـ / المدينون (1.07 –1.08) x 500000
---
(7) 5000 من حـ/ دائنو العملة الأجنبية
5000 إلى حـ / مكاسب التبادل الأجنبي
---
(8) 527500 من حـ / النقدية
535000 من حـ/ دائنو العملة الأجنبية
527500 الى حـ/ مدينو العملة المحلية
535000 الى حـ / الاستثمارات في العملة الأجنبية
استلام مبلغ العملة الأجنبية من الصراف
---
(9) 535000 من حـ / الاستثمارات في العملة الأجنبية
535000 الى حـ/ المدينون
تسوية حساب الاستثمارات في العملة الأجنبية في حساب المدينون
---
(10) 1667 من حـ/ علاوة العقود الآجلة
1667 الى حـ / إيرادات اطفاء العلاوة
اطفاء ما تبقى من العلاوة ($\frac{2}{3}$ x 2500)

يلاحظ من العمليات المذكورة آنفاً أن الشركة استطاعت التحوط من أسعار الفائدة، فمع أنها باعت البضاعة بمبلغ 525000 دولار حينما كان سعر الصرف (1.05) (القيد رقم (1))، فأنها استلمت مبلغ 527500 دولار

عند تاريخ الاستلام (القيد رقم (8))، ولو كان سعر الصرف قد انخفض الى (1.03) لبقيت الشركة الأمريكية تستلم مبلغ 527500 دولار لأن مبلغ التعاقد مع الصراف تم على أساس سعر صرف ثابت (1.055).
اما ما يتعلق بإطفاء العلاوة فأنها تمت على قسطين:

القسط الأول: في 2001/12/31 وتم اطفاء $\frac{1}{3}$ من المبلغ لأن المدة المنقضية من 12/1 لغاية 12/31 هي (شهر واحد) وان كامل مدة العقد هي (ثلاثة أشهر):

القسط الثاني: في 2002/3/1 وتم اطفاء $\frac{2}{3}$ من المبلغ لأن المدة المنقضية من 2001/12/31 لغاية 2002/3/1 هي (شهرين) وان كامل مدة العقد هي (ثلاثة أشهر).

اسئلة الفصل الثامن

السؤال الأول: ما هي المضامين النظرية المعتمدة في تأييد استخدام طريقة الصفقتين لمعالجة عمليات العملة الأجنبية؟

السؤال الثاني: ما هي العوامل التي تجعل عمليات العملة الأجنبية تحقق مكاسباً؟ وما هي العوامل التي تجعل عمليات العملة الأجنبية تحقق خسائر؟

السؤال الثالث: ماذا نعني بالتحوط؟ ولماذا تقوم الشركات باللجوء اليه في عمليات العملة الأجنبية؟

السؤال الرابع: ما هو أثر عمليات العملة الأجنبية في الميزانية العمومية وكشف الدخل؟

السؤال الخامس: ما هو الفرق بين الأساليب المحاسبية المستخدمة لمعالجة عمليات الاقراض والاقتراض بالعملة الأجنبية وعمليات الدخول بالعقود الآجلة؟ بين أثرهما في نتيجة النشاط والمركز المالي؟

تمارين الفصل الثامن

تمرين (1)

جرت العمليات الآتية لدى شركة النهرين للاستيراد والتصدير خلال شهر نيسان 2010:

في 3 نيسان: أشترت أدوات كهربائية من مجهز ياباني (على الحساب) بمبلغ 16000000 ¥ (ين) وفي ذلك التاريخ كان سعر الصرف للين (10) دينار عراقي.

في 4 نيسان: باعت عدد من المثاقب الإلكترونية الى بائع تجزئة أردني بمبلغ 10000 دينار أردني (على الحساب) وكان سعر الصرف الدينار الأردني (2000) دينار عراقي.

في 16 نيسان: دفعت الشركة نصف قيمة الدفعة المستلمة من المجهز الياباني وفي ذلك التاريخ كان سعر الصرف للين (11) دينار عراقي.

في 22 نيسان: قبضت الشركة جميع مستحقاتها على التاجر الأردني وكان سعر الصرف للدينار الأردني (1950) دينار عراقي.

في 30 نيسان: أكملت الشركة تسديد ما بذمتها تجاه المجهز الياباني وقد كان سعر صرف الين في ذلك التاريخ (9) دينار عراقي.

المطلوب:

إعداد قيود اليومية اللازمة في سجلات شركة النهرين للاستيراد والتصدير لتسجيل العمليات الحاصلة في أعلاه.

تمرين (2)

حصلت العمليات الآتية لدى شركة (سامراء) لصناعة الأدوية خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2009.

في 2009/11/6 تم شراء مواد اولية من شركة (AGT) السويسرية بمبلغ 60000 فرنك سويسري على الحساب.

في 2009/11/15 باعت أدوية متنوعة الى زبون سوري بمبلغ 10000 دولار أمريكي على الحساب.

في 2009/11/18 باعت أدوية متنوعة الى زبون إماراتي بمبلغ 12000 يورو على الحساب.

في 2009/11/20 أشترت مواد اولية من مجهز ألماني بمبلغ 15000 مارك ألماني على الحساب.

وقد كانت أسعار العملات مقابل الدينار العراقي في تواريخ محددة كالآتي:

التاريخ	العملات الاجنبية			
	الفرنك	الدولار	اليورو	المارك
2009/11/6	588	1200	1800	495
2009/11/15	584	1190	1810	490
2009/11/18	571	1180	1790	500

2009/11/20	561	1170	1805	480
2009/12/31	552	1160	1820	470

المطلوب:

1. أعداد قيود اليومية اللازمة في سجلات شركة سامراء والتسويات القيدية المطلوبة في 2009/12/31.
2. أفترض أن جميع عمليات استلام النقد وتسديده تتم في 2009/12/31، أجرِ المعالجات القيدية اللازمة في هذا التاريخ.

تمرين (3)

في 2005/1/1 اقترضت الشركة العامة للصناعات الالكترونية مبلغ 250000$ من مصرف الرشيد لمدة (5) سنوات وبفائدة سنوية نسبتها 6 % تدفع على شكل دفعات نصف سنوية (Semiannually) وبالدولار الأمريكي يدفع المبلغ الأساسي في نهاية مدة القرض ويتم أجراء التسويات الخاصة بالتغيرات في أسعار الصرف (للقرض والفائدة) كل ستة أشهر وقد كانت أسعار الصرف للدولار خلال سنة 2005 كالآتي:

التاريخ	سعر الصرف (التبادل)
1/1	1240
6/30	1140
12/31	1100

مفترضا أن متوسط معدلات الصرف (التبادل) لكل ستة أشهر هو المتوسط البسيط خلال الفترة.

المطلوب:

ما هي القيود اليومية التي يجب أن تجريها من قبل الشركة العامة للصناعات الالكترونية في 1/1، 6/30، 12/31؟

تمرين (4)

في 2001/3/1 باعت شركة أمريكية (XYZ) بضاعة الى مستورد بريطاني بمبلغ (1) مليون باوند تستحق الدفع في 4/30 من العام نفسه وقد كانت أسعار التبادل بين الدولار والباوند كالآتي: -

2001/3/1	$ 1.4470
2001/3/31	$ 1.4200
2001/4/30	$ 1.4000

مفترضا أن شركة (XYZ) تعد كشوفات فصلية (ربع سنوية).

المطلوب:

تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات شركة (XYZ) في 3/1، 3/31، 2001/4/30.

تمرين (5)

بالعودة الى بيانات السؤال السابق ومفترضا أن شركة (XYZ) اشترت بضائع من المجهز البريطاني.

المطلوب:

تسجيل قيود اليومية اللازمة في سجلات شركة (XYZ) في 3/31، 2001/4/30.

تمرين (6)

أشترت شركة أمريكية (V.C) بضائع من شركة تايوانية بمبلغ 500000 دولار تايواني وذلك في 2001/11/1 تستحق الدفع في 2002/5/1.

ولغرض التحوط من تقلبات أسعار التبادل الأجنبي وقعت شركة (V.C) عقد آجل مع أحد المصارف لشراء 500000 دولار تايواني يتم تسويته في 2002/5/1 وبمعدل تبادل مقداره 0.0263 $ أمريكي لكل دولار تايواني وقد كانت معدلات التبادل المباشرة للدولار التايواني في تواريخ محددة كآلاتي:

التاريخ Date	المعدل الآني Spot Rate	المعدل الآجل Forward Rate
2001/11/1	0.02631	0.02634
2001/12/31	0.02740	0.02735
2002/5/1	0.02591	

المطلوب:

إعداد قيود اليومية اللازمة التي يجب على شركة (V.C) تسجيلها خلال عامي 2001، 2002 لعمليات الشراء والعقد الأجل الموضحة تفاصيلها آنفا.

تمرين (7)

قامت شركة النفط الوطنية العراقية ببيع 500000 برميل من النفط الخام وبسعر 50 $ للبرميل الواحد الى شركة أمريكية وذلك في 2005/12/1 وتم الاتفاق على أن يتم تسوية الصفقة في 2006/1/31.

في 2005/12/1 قامت شركة النفط الوطنية العراقية بتوقيع عقد آجل البيع 25000000 $ الى البنك المركزي العراقي بسعر تبادل محدد قدره (1270) دينار عراقي ينفذ العقد في 2006/1/31.

وقد كانت أسعار التبادل المباشرة للدينار العراقي كالآتي:

التاريخ Date	المعدل الآني Spot Rate	المعدل الآجل Forward Rate
2005/12/1	1250	1270
2005/12/31	1290	1295
2006/1/31	1280	

المطلوب:

إعداد القيود اليومية اللازمة التي يجب أن تجريها شركة النفط الوطنية العراقية للعامين 2005، 2006 لصفقتي البيع والعقد الآجل.